ب- هل الاقتصاد السياسي علم؟

قام د. محمد دويدار في كتابه القيم والأصيل **ميادىء الاقتصاد السياسي** بالتصدي لهذا السؤال، وطرح السؤال التالي: هل الاقتصاد السياسي علم؟ وانطلق بخطواته المنهجية الواثقة المعهودة نحو الإجابة. وبعد أن حدد معنى العلم إبيستيمولوجياً (أي معرفياً) وصولاً إلى تحديد موضوع الاقتصاد السياسي المنشغل، من وجهة نظره، بدراسة العملية الإنتاجية بين الإنسان والطبيعة من جهة، وبين الإنسان والإنسان من جهة أخرى، ذهب إلى أن الاقتصاد السياسى يكون علماً إذا ما تجمعت له العناصر المكونة للعلم من جهة كل من «الموضوع» و«المنهج» و«الحد الأدنى من المعرفة اليقينية»، وينبغي أن تكون تلك العناصر حين توافرها موضع اختبار للتيقن من صحتها على أرض الواقع. فما هو نصيب الاقتصاد السياسي من تلك العناصر؟

ا. -**الموضوع:** يرى د. دويدار، بعد أن قرر صراحة بأن الموضوع هو علم طرق الإنتاج على الرغم من تقريره أن الاقتصاد السياسي لم ينشأ إلا في مرحلة ميلاد الرأسمالية، أن للاقتصاد السياسي موضوعاً محدداً يتعلق بالعلاقات الاجتماعية التي تأخذ مكاناً بوساطة الأشياء المادية والخدمات، وهو ما يميزها، من وجهة نظره كذلك، من غيرها من العلاقات الاجتماعية، كالعلاقات داخل الأسرة والعلاقات السياسية، وغيرها. كما أن الظواهر الاقتصادية التي يتعلق بها موضوع الاقتصاد السياسي، تحكمها قوانين موضوعية تمثل، خصيصة حقيقية لهذه الظواهر

Dr ELKER MOHAMED

يزيد على ذلك أن هذه القوانين مستقلة عن إرادة الإنسان، بمعنى آخر، هذه القوانين تحكم الظواهر الاقتصادية من دون اعتداد بإرادة الأفراد ولا بوعيهم أو عدم وعيهم بهذه القوانين، وذلك لسببين:

أولهما أن الظروف الاجتماعية التي تباشر فيها جماعة معينة نشاطها الاقتصادي هي ظروف محددة تاريخياً؛ فما يتلقاه كل جيل من الأجيال السابقة من تراث، بالمعنى العام، وتراث من العلاقات الاقتصادية وقوى الإنتاج والمعرفة العلمية والفنية المتراكمة عبر الأجيال بالمعنى الخاص، يمثل بالنسبة إلى هذا الجيل نقطة البدء في عملية الإنتاج. يضاف إلى ذلك أن عملية الإنتاج هي في الوقت ذاته عملية للإنتاج ولتجدد الإنتاج، بمعنى أن الإنتاج خلال فترة معينة، ولتكن السنة الحالية، يحقق في الوقت نفسه شروط الإنتاج في الفترة التالية، ولتكن السنة التالية، وهو ما يعني أن الإنتاج في خلال فترة ما يعتمد على تحقق شروطه في الفترة السابقة.

وثانيهما أن النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي هي محصلة تفاعل الجديد من النشاطات الفردية المتشابكة، الأمر الذي يعطي هذه النتيجة الاجتماعية تفرداً عن كل عمل من الأعمال الفردية التى ساهمت فى تحقيقها فيما لو أخذ هذا العمل على حدة؛ فعلى الرغم من أن كل من قام بجزء من النشاط قد ساهم في تحقيق النتيجة الكلية، فإن هذه الأخيرة تبرز كنتاج لتفاعل مختلف نشاطات الأفراد والمجموعات الاجتماعية، وهو ما يعطي هذه النتيجة استقلالاً عن إرادة الأفراد الذين يمارسون النشاط الاقتصادي في المجتمع.

Dr ELKER MOHAMED

إلى هنا لا يختلف الدكتور محمد عادل زكي مع د. دويدار، ويتبدى وجه الاختلاف في فهمه مع «موضوع» علم الاقتصاد السياسي نفسه، وتلك هي الإشكالية الرئيسية، ومع أن مقاربات الاقتصاد السياسي استنادا إلى تطبيق طريقة ونظرية علم الاقتصاد بالغة الفائدة فإنها غيركافية حتى الآن لتوفير إطار شامل ومرض للدراسات والتحريات العلمية. وذلك لأن المفاهيم، والمتغيرات والعلاقات السببية لم يتم تطويرها حتى الآن تطويرا نظاميا، ولأنه كثيرا ما يقلل من شأن العوامل السياسية وغيرها من العوامل غير الاقتصادية. وفي الحقيقة فإن المنهجية الموحدة أو نظرية الاقتصاد السياسي إنما تتطلب إدراكا عاما لعملية التغير الاجتماعي، بما في ذلك الطرق التي تتفاعل بها النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتؤثر في بعضها. ولذلك، فإني أستخدم مصطلح "الاقتصاد السياسي" لمجرد الدلالة على مجموعة من القضايا التي سنتحراها بواسطة مزيج انتقائي من الطرق التحليلية والمنظور النظري.

إن هذه القضايا ناشئة عن التفاعل المتبادل بين الدولة والسوق كتجسيد للسياسة والاقتصاد في العالم الحديث. إنها تبحث عن الكيفية التي تؤثر بها الدولة وعملياتها السياسية المقترنة بها على الإنتاج وعلى توزيع الثروة وبالأخص على كيفية تأثير القرارات السياسية والمصالح السياسية على مواقع الفعاليات الاقتصادية وتوزيع كلفة ومنفعة هذه الفعاليات. وعلى نقيض ذلك، فإن هذه المسائل تبحث في تأثير الأسواق والقوى الاقتصادية على توزيع القوة والرفاه بين الدولة وغيرها من القوى الفاعلة السياسية، وبالأخص في كيفية تغيير هذه القوى الاقتصادية للتوزيع الدولي للقوى السياسية والعسكرية، فليس

Dr.ELKER MOHAMED

للدولة ولا للسوق دور أساسي، فالعلاقات السببية متبادلة التأثير ودورية، ولذا فإن المسائل التي ستبحث هنا تركز على التأثير المتبادل للوسائل المختلفة لترتيب وتنظيم الفعاليات البشرية: في مجالي الدولة والسوق

ففي نقطة جوهرية مؤداها أنه لا يتمكن من فهم الاقتصاد السياسي إلا كعلم لنمط الإنتاج الرأسمالي فقط، ويحدد علم الاقتصاد السياسي كما ذكر، باعتباره «العلم المنشغل بدراسة النظرية الكمية والنظرية الموضوعية في القيمة، والتناقضات الكامنة فيها، وتتطور على أساسها الظاهرة الاجتماعية محل البحث". إن موضوع الاقتصاد السياسي لديه هو علم نمط الإنتاج الرأسمالي، وإنما ابتداء من ظاهرة القيمة، في تطورها الجدلي، والقانون الحاكم لها على الصعيد الموضوعي وعلى الصعيد الكمي. وأنه يحبذ هذا التحديد لموضوع الاقتصاد السياسي، كعلم اجتماعي منشغل، في المقام الأول، بالقيمة وتطورها الديالكتيكي، ومن ثم يعيد النظر في"الموضوع» بالتأسيس على الحجج الآتية:

(أ) -إن الظواهر الاجتماعية التي تبلورت، وتكررت، حتى صارت من القواعد العامة، ونشأ الاقتصاد السياسي كي يفسرها ويكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكمها، هي ظواهر تعتمد في الأساس على «القيمة»، كمياً وموضوعياً؛ فلولا «الإنتاج الرأسمالي وتجدده بوجه عام»، أي الإنتاج من خلال نمط الإنتاج الرأسمالي، وتجدد هذا الإنتاج، ما كان للاقتصاد السياسي الوجود المستقل عن باقي العلوم الاجتماعية.

(ب) -إن الظواهر التي طرحت نفسها لم تكن، كما أسلفنا، لتتعرف إليها المجتمعات السابقة على الرأسمالية؛ إذ لم يكن هناك «رأسمال، كعلاقة اجتماعية»، ولم يكن هناك

Dr.ELKER MOHAMED

«تضخم»، ولم يكن هناك ما يسمى «التراكم»، ولم يكن الانتاج يتم بغرض البيع في السوق، ولم يكن العمل سلعة، ولم يكن «الربح» ليتكون في حقل الإنتاج، بل لم يكن هناك أيضاً ما يسمى «الربح» إلا في حدود ضيقة تخص العمل التجاري، الذي يقوم أساساً على الشراء من أجل البيع، والعكس. ولكن الشراء أو البيع إنما يكونان لسلع نهائية الصنع؛ فما كان يمثل القاعدة هو شراء السلع.

(ج) -ولأن تلك الظواهر لم تكن كلها إلا مع ظهور الرأسمالية كنمط إنتاج سائد، كان لا بد من ظهور علم يفسر ويرد تلك الظواهر إلى الكل الذي تنتمي إليه، ومن ثم ظهر الاقتصاد السياسي، كعلم، كي يفسر، في المقام الأول «الظواهر الرأسمالية، بمعنى آخر، كي يفسر الظواهر الاجتماعية التي تتعلق بقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وتطورهما الجدلي في سياق الرأسمالية كنمط للإنتاج»،

Dr ELKER MOHAMED